الأمم المتحدة

A/75/513–S/2020/1015

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 76 (أ) من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجّه انتباهكم إلى حدوث تصعيد جديد في حدة التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، بسبب الأعمال التركية التي تنتهك حقوق اليونان السيادية انتهاكا صارخا، والتي تعرّض السلام والأمن في المنطقة للخطر الشديد مرة أخرى.

وبتعبير أدق، أصدرت تركيا، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رسالة ملاحة برقية غير مأذون بها (20/1262)، تعلن فيها عن أنشطة مسح سيزمي غير قانونية قامت بها سفينة الأبحاث *عروج ريس* (Oruç Reis)، من 12 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في منطقة يقع جزء منها داخل الجرف القاري اليوناني، على مسافة 6,5 أميال بحرية من مجمع كاستيلوريزو الجزري، في انتهاك صارخ لقانون البحار.

وكانت الأعمال التي قامت بها تركيا، والوارد وصفها أعلاه، آخر الأعمال في سلسلة من الأعمال غير القانونية والاستفزازية التي قام بها ذلك البلد خلال الأشهر الأخيرة، كما أشرتُ في رسالتي الموجهة إليكم المؤرخة 11 آب/أغسطس 2020 (A/74/988-S/2020/795)، وكذلك في رسالة رئيس الوزراء اليوناني إليكم المرفقة برسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/888). وتشمل هذه الأعمال محاولة اغتصاب الحقوق السيادية للدول الساحلية عن طريق الادعاء بأن الجزر لا يحق لها الحصول على منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري، وإصدار تحذيرات ملاحية غير مأذون بها، والإعلان عن أنشطة استكشاف على الجرف القاري للبلدان الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة المذكورة أعلاه التي اتخذتها تركيا قد اتخذت على الرغم من البروتوكول الذي اتفق عليه مستشارو السياسة الخارجية لقادة اليونان وتركيا بشأن استئناف المحادثات التمهيدية المتعلقة بترسيم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين وبعد أيام قليلة فقط من الاجتماع المعقود بين وزيري خارجية اليونان وتركيا في براتيسلافا، الذي أعقبته تصريحات رسمية من

20-13677 (A) 211020 221020

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجانب التركي تفيد بأنه سيقترح مواعيد لاستئناف هذه المحادثات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم الاتفاق على استئناف المحادثات التمهيدية اليونانية – التركية بعد تحركات لم تدم طويلا اتخذتها تركيا لخفض التصعيد، في أعقاب ذروة غير مسبوقة في التوترات بين البلدين بسبب الأعمال غير القانونية التي قامت بها تركيا، وهي ذروة اتسمت أيضا بوجود أسطولي البلدين في مواجهة بعضهما البعض الآخر في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتبين رسالة الملاحة البرقية التركية الجديدة بوضوح أن تركيا، خلافا لتصريحاتها ذات الصلة، تعارض للأسف الحوار بكافة أنواعه.

وإن القيام من جديد بإيفاد سفينة الأبحاث/المسح التركية مؤخرا بهدف القيام بأنشطة سيزمية في منطقة تقع داخل الجرف القاري اليوناني يُشكّل في حدّ ذاته انتهاكا واضحا لحقوق اليونان السيادية على جرفها القاري، على النحو المنصوص عليه في المادة 77 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تجسد القانون الدولي العرفي. وهو يُشكّل أيضا انتهاكا صارخا للمادة 121 (2) من هذه الاتفاقية، التي تنصّ على أنّ الجزر تتمتّع، كما يتمتّع غيرها من الأقاليم البرية، بمناطق بحرية (جرف قاري/منطقة اقتصادية خالصة) خارج بحرها الإقليمي.

وبما أنّ لليونان، من الأساس وبحكم الواقع، حقوقا سيادية على جرفها القاري، بما في ذلك القيام باستكشاف واستغلال مواردها الطبيعية، فإنّ أنشطة تركيا المذكورة أعلاه لا تترتّب عليها أي آثار قانونية إطلاقا على حقوق اليونان السيادية، كما أنّ تلك الحقوق لا تنقصُ بأي شكل من الأشكال من جراء تلك الأنشطة.

وفي هذا الصدد، أشير إلى مذكرتنا الشفوية المؤرخة 8 أيار/مايو 2012 التي سُجّل بمقتضاها لدى الأمم المتحدة القانونُ الوطني اليوناني الضابط للحدود الخارجية للجرف القاري اليوناني (انظر *Law of the Sea Bulletin*, vol. 79, p. 14).

وتنتهك تركيا باستمرار القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار، ومبادئ علاقات حسن الجوار، متجاهلة نداءات المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات في الاتجاه المعاكس. وإنّ الإجراءات التي اتخذتها تركيا تتناقض بشكل صارخ مع الجهود التي تبذلها اليونان والبلدان المجاورة الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. ولا يزال بلدي ملتزما بهذه الجهود، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حقوقه السيادية. وفي هذا الصدد، فإن اليونان على استعداد، كما كانت دائما، للدخول في حوار هادف مع تركيا على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، ولكن بالتأكيد ليس في بيئة عدوانية أو تحت التهديد باستخدام القوة.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 76 (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) ماريا **ثيوفيلي**
السفيرة
الممثلة الدائمة